



تقييم حالة

# المؤتمر العاشر لحركة النهضة والخيارات "المُرَبِّكة"

عبد الحق الزموري | مايو 2016

المؤتمر العاشر لحركة النهضة والخيارات "المُربكة"

سلسلة: تقييم حالة

عبد الحق الزموري | مايو 2016

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2016

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقية والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليةّ عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانية تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقتها، كما يطرحها كبرامجٍ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

---

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السياسات

شارع رقم: 826 - منطقة 66

الدفنة

ص.ب: 10277

الدوحة، قطر

هاتف: +974 44199777 | فاكس: +974 44831651

[www.dohainstitute.org](http://www.dohainstitute.org)

## المحتويات

1	مدخل
1	دلالات عقد المؤتمر وأهميته
3	لوائح المؤتمر: قراءة مضمونية
4	1. هوية الحزب: من "الأخونة" إلى "التونسة"
7	2. الدعويّ والسياسيّ في منهج النهضة
10	3. التنظيم والهيكلية: بين ثقل الإرث والاستحقاقات الوليدة
11	التحديات والمخاطر، بين التهوين والتهويل
13	خاتمة

## مدخل

تُعقد حركة النهضة التونسية مؤتمرها العاشر خلال الفترة 20 - 22 أيار/ مايو 2016. ويُعدّ هذا المؤتمر مهمّاً، بالنسبة إلى مستقبل الحزب وواقع البلاد السياسي والاجتماعي والأمني<sup>1</sup>. ويأتي هذا المؤتمر في ظلّ أوضاع سياسية واجتماعية/اقتصادية معقدة على المستوى المحليّ (الاستقطاب الحادّ حول مسائل ذات علاقة بالهوية، واتّساع الهوة بين النخب والفئات الشعبية المهمّشة، واستمرار تدهور الوضع الاقتصادي... إلخ)، وانقسامات وصراعات على المستوى الإقليمي والدوليّ (الصراع في سورية واليمن، وانقسام العرب حول ما يجري فيهما، والتدخل الأجنبي في بلدان الربيع العربي، والانتخابات الأميركية المقبلة... إلخ). ويزداد الوضع تعقيداً نتيجة عدم تمكّن حركة النهضة طوال السنوات الخمس الماضية من حسم كثير من الخيارات الخاصة بها، سواء على المستوى التنظيمي، أو السياسي، أو الفكري العقدي؛ بسبب انشغالها بإدارة ملفّات المرحلة الانتقالية من موقع ترؤس السلطة، أو تحمل أعباء المشاركة فيها. فما الذي يجعل لهذا المؤتمر كلّ تلك الأهمية؟ وما طبيعة المُخرجات التي يمكن أن تتمخض عنه أعمالها؛ في ما يتعلّق بالتحوّلات الداخلية في الحزب وما يتعلّق بالدولة والمجتمع أيضاً؟

## دلالات عقد المؤتمر وأهميته

يرى قياديون في النهضة أنّ المؤتمر العاشر لحركتهم سيكون "فارقاً"<sup>2</sup>، إذ سيبيّن في كثير من القضايا التي لم يكن ممكناً حسمها في المؤتمر السابق.

<sup>1</sup> التقرير الكامل للجنة الإعداد المضموني للمؤتمر العام العاشر لحركة النهضة، "الشاهد"، 2016/2/29، في: <http://bit.ly/1sl0h5l>

<http://bit.ly/1sl0h5l>

<sup>2</sup> عدّ نائب رئيس الحركة عبد الحميد الجلاصي المؤتمر "منعطفًا إستراتيجيًا"، انظر محمد بن رجب: "حركة النهضة التونسية: مخاض فصل الدين عن الدولة"، إيلاف، 2016/3/2، في: <http://elaph.com/Web/News/2016/3/1075637.html>

<http://elaph.com/Web/News/2016/3/1075637.html>

عُقد المؤتمر التاسع لحركة النهضة في شهر تموز/ يوليو 2012، بُعيد نجاحها الكبير في انتخابات المجلس التأسيسي (تشرين الأول/ أكتوبر 2011) وترؤسها للحكومة آنذاك. وقبل عَقْدِهِ جرى جدلٌ كبير بين أن يكون مؤتمراً أوّل، بحكم حصوله على التأشيرة القانونية بعد ثورة 17 كانون الأول/ديسمبر 2010، أو أن يكون تاسعاً، مُواصِلاً لسلسلة مؤتمراته التي لم تنقطع منذ إعلانه عن نفسه سنة 1981. كان الوضع الذي عُقد فيه استثنائياً بكلّ المقاييس، فهو أوّل مؤتمر علني وقانوني لا يُعقد في حالة صدام مع السلطة كسابقه (وإن بدرجات متفاوتة)، كما أنه جاء والحزب ينتقل من السجون والمنافي إلى سدة الحكم، حتى قبل أن يُعيد استكمال بناء تنظيمه من جديد. من أجل ذلك كان على النهضويين القيام بحركة مزدوجة محمّلة بالدلالات: الأولى "الجُم" الخلاف الحادّ الذي برز أثناء المؤتمر بين القادة التاريخيين والقادة الشباب، أو تأجيله، وإيجاد المخرج التوافقي لإدارته خارج المؤتمر، والثانية متمثلة بقرار جماعي مفاده ترحيل ملفات التقييم والهيكلية والرؤية الفكرية للحركة إلى مؤتمر استثنائي يُعقد بعد سنتين، يتمّ الإعداد له وتعميق النقاش فيه بين قواعد الحركة وهياكلها. إلا أن أحداثاً كثيرة معقّدة (سياسية، واجتماعية، وأمنية) دفعت إلى تأجيل المؤتمر العاشر إلى منتصف سنة 2016. وقد خاضت حركة النهضة في السنوات الخمس الأخيرة أخطر معاركها الداخلية منذ نشأتها سنة 1972، ثم الإعلان عن نفسها سنة 1981. كان الاتجاه الإسلامي (ثمّ حركة النهضة لاحقاً) يدير شؤونها طوال ثلاثين سنةً بعقلية "العُصبة المؤمنة" التي آلت على نفسها مواجهة حُكمي الحبيب بورقيبة (1956 – 1987) وزين العابدين بن علي (1987 – 2011) والتصدي لظلمهما، وهو ما كلفها الكثير من التضحيات. وقد حكمت تلك المواجهة السرية والمختلفة الحدّة على كلّ بناءاتها التنظيمية والنفسية والفكرية – العقدية والسياسية. وجاءت الثورة التونسية أواخر سنة 2010 لتقلب الأوضاع رأساً على عقب، ولتجد الحركة أنها ليست مطالبةً بمواجهة استحقاقاتها الداخلية فحسب، بل بتحمّل أعباء إدارة الشأن العامّ، والمشاركة في إنجاز المسار الانتقالي واستكمال استحقاقات الثورة أيضاً، في حين أنها لم تكن مهياًة لذلك. وبالنظر إلى أنّ إدارة دولة على حافة الإفلاس (مع ما يستتبع ذلك من التزامات دولية)، ومواجهة مجتمع يعيش حالة انهيار شامل (ووصول الاستقطاب الثنائي

---

وعدّ عبد اللطيف المكي، القيادي في حركة النهضة، والوزير السابق، هذا المؤتمر "المؤتمر التاريخي للحزب"، انظر: آدم كامل مطيراي، "مؤتمر النهضة والاحتمالات المتوقعة"، ن بوست، 2016/5/11، في:

<https://www.noonpost.net/content/11707>

بين الفرقاء إلى أقصى درجاته حتى أنه بلغ حدّ الاغتيال السياسي)، بالتزامن مع ضرورة إعادة بناء الجسم الحزبي (بشرياً، وتنظيمياً، وعقائدياً)، قد دفع حركة النهضة إلى اتخاذ قرار التخلي عن السلطة والاكتفاء بالمشاركة فيها؛ في محاولة لتخفيف الاحتقان الاجتماعي والأمني والسياسي، وإعطاء الأولوية لاستكمال البناء الذاتي، فإنه يمكننا القول - بقطع النظر عن تقييم مدى صحة تلك الاختيارات أو نجاعتها - إنّ الوصول إلى اتفاق داخل الحزب بعقد مؤتمر للإجابة عن بعض أهمّ الأسئلة التي تواجه الحركة يُعدّ في حدّ ذاته مؤشراً على أهميته وحساسيته في آن واحد، في أعين المنضوين تحته أو المنافسين له.

### لوائح المؤتمر: قراءة مضمونية

شكّلت حركة النهضة لجنةً لإعداد محتوى الأفكار التقييمية والمقترحات والاختيارات التي سيتناولها المؤتمر بالنظر وبيّث فيها، وأطلق عليها اسم "لجنة الإعداد المضموني". وانطلقت اللجنة في أعمالها منذ ربيع 2014، وخلصت في نهاية سنة 2015 إلى إعداد وثيقة "مستخلص المضامين الأساسية للمؤتمر العاشر لحركة النهضة"، في أكثر من 70 صفحة، تناولت محاور خمسة يدور حولها الجدل منذ فترة، وستكون مادةً تساعد على حسم اختيارات الحزب في المرحلة المقبلة. وهذه المحاور التي ستمكّن لمؤتمر يصفه بعضهم بالتاريخي والمفصلي هي: تقييم التجربة، والخيار الإستراتيجي، والمرجعية النظرية، والمشروع السياسي، والرؤية التنظيمية. وقامت اللجنة بعرض النتائج الأولية التي وصلت إليها ومناقشتها مع مختلف دوائر التنظيم، بل إنها وسّعت دائرة استشاراتها إلى عديد الخبراء والمتقنين والجامعيين والمهتمين بشأن القضايا التي تطرحها الوثيقة من خارج الحزب (وهي المرة الأولى التي تقوم فيها بمثل ذلك؛ بدعوى تحويل الشأن الداخلي للحركة إلى شأن وطني شيئاً فشيئاً)، وعرض الحزب على منتسبيه المسائل التي سيتناولها المؤتمر العاشر - ومنها هذه الوثيقة - في أكثر من 300 مؤتمر محليّ و32 مؤتمراً مناطقيّ، إضافةً إلى مؤتمر المكاتب المركزية ومؤتمرات الإطارات ومؤتمرات المهجر. ولم تكتفِ تلك المؤتمرات بانتخاب ممثليها في المؤتمر العامّ الذين سيبلغ عددهم 1200 ممثلاً، بل ناقشت أيضاً محتويات تلك الوثيقة، وحاولت تشكيل "وعي جماعي" للوصول إلى المؤتمر بتصورات متقاربة، أو بما أمكن من التوافقات، وبأقلّ عدد من الاختلافات.

كانت مسألة التقييم هي النقطة الخلافية التي شكّلت في السنوات الماضية "عُقدةً غير قابلة للحلّ" أمام قادة النهضة في المنافي أو في السجون، وأدّت إلى تباينات واتهامات وانسلاخات من الحركة (قبل الثورة وبعدها). وكان المنادون بها يسعون لتحميل القيادة التاريخية مسؤولية الفشل السياسي والأمني والتنظيمي في مختلف اختيارات المواجهة مع نظام بن علي، ويطالبون بعضها بالتخلي. كما أضيفت إلى ذلك حاجةً إلى تقييم تجربة الحكم التي خاضها الحزب بعد الثورة. فكان على القائمين على الإعداد المضموني تقديم سردية معتمدة وموحّدة للعقدين الماضيين (مرحلة المحنة والصدام مع السلطة كما يطلق عليها النهضويون). ولكن الوثيقة اكتفت في النقد الذاتي الذي تقترحه بتحميل المسؤولية السياسية لقيادة الحركة بشأن مآلات السنوات الماضية، من دون الدخول في كثير التفاصيل. وإذا كانت وثيقة "مستخلص المضامين الأساسية للمؤتمر 10" قد فصلت القول في تلك الإخلالات ومظاهر الفشل (أطلقت عليه "السلبيات") بحسب المحطّات التي مرّت بها الحركة، فقد بررتها بوضعها في خانة "الأخطاء التي لا ينجو منها أيّ عمل إنساني في سياقات شديدة التعقيد فرضها نظام الاستبداد وما ترتب عنها من سرية التنظيم"، أو في خانة "سوء التقدير"، أو "الخطأ في اختيارات لا يمكن تجنبها"<sup>3</sup>. ولكن هذا المحور، في ما يبدو، لم يعد يحتلّ أولويةً كبيرةً في تحديد اختيارات المستقبل (برامج أو أشخاص). ومن ثمّ، لم يعد ينتمي إلى دائرة المواضيع الإشكالية المطروحة على المؤتمر العاشر، ومن المرتقب أن يحصل التقييم الذي قامت به اللجنة على تصديق المؤتمرين من دون كبير عناء.

## 1. هوية الحزب: من "الأخونة" إلى "التونسة"

يدور نقاش كبير في تونس حول مسألة الهوية الفكرية/العقدية لحزب حركة النهضة، شارك فيه (بترتيب مسبق) عدد من القادة النهضويين، وهو جدل يحمل في طياته، في ما يبدو، كلّ الرهانات المستقبلية، وإليه تركز الإجابات "الجديدة" التي يقترحها الحزب لتغيير صورته العامة في مختلف المستويات (قواعد الحركة، والأطراف السياسية الداخلية، والمجتمع الدولي).

<sup>3</sup> "التقرير الكامل للجنة الإعداد المضموني...".

وما فتئت حركة النهضة تدفع عنها الاتهام الذي يوجه لها منافسوها حول ارتباطها بجماعة الإخوان المسلمين، فضلاً عن مطالبتها باستمرار بضرورة "تونس" هويتها وولائها. ومن المعلوم أنّ هذه الحركة تقوم على "الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة النهضة" التي وُضعت في مؤتمر 1986، وأنها لم تتغير منذ ذلك الحين<sup>4</sup>. كما تحتوي هيكلتها التنظيمية في مستوى "المكاتب المركزية" (مكتب التوجيه والإرشاد، ومكتب الدراسات الشرعية)<sup>5</sup>.

هذا "التداخل" بين حزب يخضع في مرجعيته القانونية لقانون الأحزاب سنة 2011، وفي مرجعيته الفكرية والتنظيمية لوثائقه العقائدية والمنهجية التي وضعها في أواخر ثمانينيات القرن الماضي، والتي دفعت مناوئيه (في الطبقة السياسية والمجتمع) طوال السنوات الخمس الماضية إلى التشكيك في ولائه لتونس، والتشنيع عليه؛ بدعوى ازدواجية خطابه وارتباطه بالتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، هو ما جعل مستشار رئيس حركة النهضة لظفي زيتون يسارع إلى القول: "يهما التأكيد أنّ حزب حركة النهضة يجب أن يبذل الجهد في توضيح ما التبس في الأذهان من ارتباطه العضوي بتنظيمات خارجية من خلال التأكيد الواضح والنهائي والعملي أنّ النهضة لا ترتبط تنظيمياً ولا سياسياً بحركة الإخوان المسلمين"<sup>6</sup>، ويؤكد في موضع آخر أنّ النهضة تاريخياً كانت تعتمد على المرجعية الإسلامية بصفة مركزية في فكرها وبرامجها، وأنه مطروح عليها تحديّ "تحجّم" هذه المرجعية إلى جملة من البرامج<sup>7</sup>. فكلّ ذلك هو ما جعل لجنة الإعداد المضموني للمؤتمر العاشر تُعطي الأولوية في عملها ونقاشاتها للرؤية الفكرية للحزب.

ويذهب راشد الغنوشي، رئيس حركة النهضة، في افتتاح المؤتمر الجهوي لإقليم تونس إلى القول: "لقد أنشأنا حركةً شموليةً، شمولية الإسلام، ولكن تغيّر الزمن" وإنّ "جوانب كثيرة في حركتنا تحتاج إلى الإصلاح والتعديل

<sup>4</sup> الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة النهضة التونسية، سلسلة قطوف النهضة، ط 2 (جوان 2012).

والجدير بالملاحظة أنّ تلك الرؤية لا تزال تستعمل مصطلح "الاتجاه الإسلامي" تسميةً للحزب، مع إضافة "النهضة" بين قوسين في الموقع الإلكتروني. وهي تنقسم إلى محورين: المحور العقائدي والمحور الأولي المنهجي، وعليهما يركّز الحزب في وضع تصوراتهِ السياسية والتنظيمية والاجتماعية وغيرها.

<sup>5</sup> "المكاتب المركزية"، حركة النهضة، في: <http://bit.ly/23VLqI3>

<sup>6</sup> "مجهر الصباح": الصباح' تكشفها.. هذه كلمة سر' المؤتمر العام العاشر لحركة النهضة"، الصباح الأسبوعي، 2016/3/2، في:

<http://bit.ly/1YxZea6>

<sup>7</sup> حوار مع لظفي زيتون، جريدة الفجر، 2016/5/13.



حتى نكون أكثر التصاقاً بالواقع<sup>8</sup>. فما الذي تختلف فيه الرؤية الفكرية للحزب (المرجعية النظرية) عن سابقتها؟ ولماذا يجد عدد من القادة "حرجاً" في التعامل معها تعبيراً وتفكيراً؟

في الوثيقة الفكرية التي قام عليها الاتجاه الإسلامي (النهضة لاحقاً)، نجد أنّ "وظيفة الخلافة تقتضي القيام على شريعة الله في الأرض"<sup>9</sup>. وفي "منهج التعامل مع الوحي فهماً وتطبيقاً"<sup>10</sup>، نجد أنّ "تقدير الصلاح والفساد" راجع إلى الشريعة نفسها<sup>11</sup>، ولعل ذلك هو ما جعل الحركة ترى أنّ "الأوضاع السائدة بقيمتها ومفاهيمها لا تحدّد أوجه الفهم في النصوص القطعية كالتعدد في الزواج والحدود والربا... إلخ"<sup>12</sup>.

أمّا الوثيقة الجديدة المقترحة على المؤتمر العاشر، فإنّ مرجعيتها النظرية تذهب إلى أنّ الحزب يستمد برامجه من:

• "الثوابت الوطنية التي نص عليها الدستور" (أولاً).

• "المرجعية الإسلامية" (ثانياً).

• "الكسب الإنساني في قيمه السامية" (ثالثاً).

كما تقوم الرؤية الفكرية للحزب على مجموعة من القيم والمبادئ؛ مثل الحرية والكرامة والعمل والعدل والتسامح والشورى والتكافل والوسطية والإصلاح والأمانة<sup>13</sup>.

ليس الأمر، إذن، مراجعةً لبعض الجوانب من الوثيقة القديمة عبر إثرائها وتجديدها، مع إمكانية الاحتفاظ ببعض العناصر فيها وتكريس رؤية جديدة تتضمن مبادئ ملائمة للمرحلة المقبلة، كما يقول القيادي العجمي الوريثي، بل إنه تغييرٌ كليٌّ لدقّة النظر ومنهج المقارنة، وهو ما عنّته الوثيقة المقدمة للمؤتمر العاشر بقولها: "تمثّل هذه المرجعية النظرية الجديدة بالنسبة لحزب حركة النهضة بديلاً عن الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي التي صادق عليها مؤتمر الحركة سنة 1986" (ص 38).

<sup>8</sup> بن رجب.

<sup>9</sup> الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي، ص 15.

<sup>10</sup> المرجع نفسه، ص 20.

<sup>11</sup> المرجع نفسه، ص 21.

<sup>12</sup> المرجع نفسه، ص 24.

<sup>13</sup> "مستخلص المضامين الأساسية.."، ص 38.

## 2. الدعوي والسياسي في منهج النهضة

أبرز عناوين تغيير تلك الوجهة المرتكزة إلى الرؤية العقدية الجديدة عنوانان اثنان: فصل السياسي عن الدعوي، والخيارات الهيكلية والتنظيمية اللازمة.

طُرحت علاقة الديني بالسياسي منذ المؤتمر التاسع للحركة (سنة 2012)، ورُحِّل حسم مسألة الفصل، أو الوصل بينهما، إلى المؤتمر العاشر. وإذا كانت النهضة قد اختارت نهائيًا الفصل بين الدعوي والسياسي في عمل الحزب، وعبرت عن ذلك بوضوح في مقترحات لوائحها إلى المؤتمر، فالظاهر أنّ ذلك لم يَمُرَّ من دون تملل كبير في قواعدها وبعض قياداتها الوسطى، وفي المقابل من دون ابتهاج في بعض الأوساط السياسية والاجتماعية المحلية والدولية. وبالنظر إلى أنّ التخلي عن الصبغة العقائدية للحزب يُعدّ القرار الأخطر الذي سنُقَدِّم الحركة على اتخاذه بدفع من عمل تنقيفي بيداغوجي كبير قام به راشد الغنوشي، وخوفًا من حصول التباس لدى القواعد حول إمكانية تخلي الحزب عن مرجعيته الإسلامية وانتهاج مسار من العلمنة التدريجية، قامت القيادة المركزية للنهضة بتعديل خطابها في الأيام الأخيرة والاتجاه إلى ما يشبه "الحيل الفقهية" لإيجاد مخرج لذلك الحرج؛ وذلك من خلال القول إنّ التوجه الجديد يعتمد على "التفرغ الوظيفي"، وهو كما يقول عبد الرؤوف النجار رئيس اللجنة المضمونية "حزب يُعنى بالتخصص في إدارة الشأن العامّ بالبلاد وفي تناول القضايا التي تهمّ الحكم وليس القضايا التي تهمّ المجتمع المدني، ذلك أنّ الأنشطة الدينية والدعوية والثقافية والخيرية والاجتماعية في جزء منها تتعلق بالمجتمع المدني. ونحن حينما تناولنا المسألة كان ذلك من زاوية تخصص الحزب في إدارة شؤون البلاد، سواء كان ذلك من موقع المعارضة أو من موقع الحكم"<sup>14</sup>.

وقد صدّق مجلس الشورى الحالي هذا المقترح في آخر اجتماع له، ورأى رئيسه فتحي العيادي "أنّ قرار تخصص الحركة في الشأن السياسي والعامّ يُعدّ أمرًا إستراتيجيًا، سيدشّن مرحلةً جديدةً"، ولخصّ طبيعته في قوله: "تخصص النهضة كحزب سياسي مدني ديمقراطي متأصل في هويته الإسلامية"<sup>15</sup>.

ثمّة سؤال يطرحه عديد المراقبين في الساحة هو: ما درجة الوعي بضرورة "تؤنّسة الحزب" عبر الفصل بين الدعوي والسياسي لدى الفاعلين النهضائيين، ونسبة الضغط الخارجي في تحديد تلك الاختيارات، ونسبة ضغط

<sup>14</sup> "مجهر الصباح": 'الصباح' تكشفها..".

<sup>15</sup> "النهضة وفصل السياسي عن الدعوي.. مراجعة أم إكراه؟"، الجزيرة نت، 2016/5/9، في: <http://bit.ly/1T70XF4>

النخب الليبرالية والعلمانية في تونس<sup>16</sup>؟

لعلّ مبررات ذلك السؤال تأتي ممّا تتركه فضاءات المعنى التي ترسمها الخيارات الإستراتيجية في الوثيقة المضمونية المقترحة من "ضبابية" و"تعويم". فالقراءة فيها تنطلق من ضرورة "الخروج من حالة الخلط بين الحزب والحركة" والقطع "نهائياً مع شمولية التنظيم"، لتصل إلى موقف إستراتيجي يقوم على ترحيل "البُعد الثقافي" مع "الدعويّ والمجمعيّ ضمن فضاءات جديدة مفتوحة" (ص 32)؛ أي إنها تنتمي إلى عالم خارج الاختصاص الوظيفي للحزب. والواقع أنّ المشكلة تبدأ من مقارنة السياسي نفسه وتحديد مجالاته ورسم تخومه؛ أي من استعمال المفهوم في معناه التقني الضيق جداً، ولعلّ ذلك يتعارض مع ما يتطلبه حزب حُكم من جهة، ومع التعريف الذي أورده لنفسه بوصفه "حزباً معاصراً يوائم بين التحديث الإيجابي من جهة والتأصيل الثقافي من جهة أخرى"<sup>17</sup>.

بل إننا عندما نذهب إلى "المضامين الأساسية للرؤية الفكرية" (وهي الرؤية للإنسان والكون والحياة والبيئة/ الرؤية للمحيط والعالم/ الرؤية للمجتمع/ الرؤية للاقتصاد والتنمية/ الرؤية للسياسة والدولة/ الرؤية للثقافة والفن)، نجد أنّ تلك المضامين قد ازدادت ضبابيةً، والسبب - بحسب رأي المتابعين - متمثّل بحشر الثقافي مع الدعوي. أليست القراءة التجديدية والاجتهادية التي سيقوم بها الحزب (بحسب الوثيقة) عملاً ثقافياً بامتياز؟ وهي قراءة "مؤصّلة في مصادر الإسلام الكبرى من قرآن وسنة صحيحة مستفيدة من التراث الفقهي والكسب المعرفي الإنساني الواسع"؟ (ص 39). وهل هذا الاجتهاد هو الذي عرّفته "الرؤية الفكرية والمنهج الأصولي لحركة النهضة التونسية" بأنه "العودة إلى المنابع الأصلية وهي نصوص الوحي الثابتة والتفقّه فيها"، وأنه إعادة النظر في تراثنا الفقهي العظيم بمختلف مدارسه ومذاهبه وأقواله المعتمدة في شتى العصور لاختيار أرحح الأقوال فيها وأليقها بتحقيق مقاصد الشريعة"<sup>18</sup>؟

علاوةً على ذلك، حتى الفقرة المختصرة التي جاءت تحت عنوان "الرؤية للثقافة والفن"، وهي من مُخرجات الرؤية الفكرية للحزب، تزيد من حرج المقاربة الأولى؛ إذ نقرأ فيها: "للثقافة مكانة معتبرة في مرجعية الحركة"، ولكن

<sup>16</sup> علي كنييس، "خطاب 'التونس'... حركة النهضة وخصومها، السؤال الخطأ في السياق الخطأ"، نواة، 2016/4/18، في:

<http://bit.ly/1WBau8u>

وانظر أيضاً: عبد القادر الزغل وآمال موسى، حركة النهضة بين الإخوان والتونس: كيف نفهم تقلبات وتطورات الإسلام السياسي في تونس؟ (تونس: دار سراس للنشر، 2014).

<sup>17</sup> "التقرير الكامل للجنة الإعداد المضموني..".

<sup>18</sup> المرجع نفسه، ص 25.

أين تبرز تلك المكانة وقد رُحِّل مجال الثقافي برمته خارج سياجات الحزب التنظيمية والبشرية والمالية؟ إنَّ الحزب يفهم الثقافة (كما عبرت عنه الوثيقة) بعقلية المناولة، لا بوعي أنَّ السياسي والاجتماعي والبنوي يخضع كلُّه لخلفية ثقافية مؤسِّسة، تسبق - نظريًا - السياسي نفسه. ويظهر ذلك الحرج بوضوح في استعمال الوثيقة المضمونية في أكثر من موقع لمفهوم "المشروع"، أو عندما تتحدث عن تأهيل "النهضة أكثر لحمل المشروع الوطني الحضاري القادر على رفع التحديات الكبرى السياسية والاقتصادية والثقافية/القيمية والأمنية" (ص 49). إنَّ أمر فصل الديني عن السياسي (على مستوى المرجعية والأداء) أمرٌ قابل للتدبر، ويمكن أن توجد له معقولة ما. أمَّا وضع الثقافي في خانة الدعويِّ نفسها، فهو - بحسب المتخصصين - تسرّع واضطراب في مؤقَّعة الحزب واختياره للأدوار المطلوب منه القيام بها.

وعلى سبيل المثال، عندما ننصفح تقرير المعرفة العربي عام 2014، في استبيان آراء الطلبة في تونس حول مدى شعورهم بالثقة بقدرة الأحزاب والحركات السياسية على المساهمة في إدماج الشباب في عمليات نقل المعرفة وتوطينها، نجد أنَّ 87 في المئة منهم تثقُّهم بالأحزاب منعدمة أو ضعيفة. على الرغم من أنَّ العيِّنة نفسها عندما سنلت عن رأيها في العوامل التي يعدّونها محفّزة، أو معوّقة، لإدماج الشباب في عمليات نقل المعرفة وتوطينها، نجدها تُعدّ المشاركة الثقافية مطلوبةً ومتوفرةً بنسبة 47 في المئة، ولكنها غير متوفرة بنسبة 41 في المئة، وأنَّ إتقان اللغة العربية مطلوب بنسبة 74 في المئة، وأنَّ التفكير الديني مطلوب بنسبة تبلغ نحو 80 في المئة. لننذكر أنَّ نحو 40 في المئة من التونسيين سنَّهم دون الـ 24 سنة، وأنَّ 30 في المئة من الشباب، من الذين تراوح سنُّهم ما بين 15 و 24 سنة، عاطلون من العمل، فكيف يمكن لقواعد الحركة، وللتونسيين عمومًا، تفهم إستراتيجية الحزب غير المدركة بدقّة - في ما يبدو - لواقع الفئات التي تتوجه إليها بمقترحاتها؟ وما هي آفاق توفيقه في طرح المسألة الثقافية بمثل هذه المقاربة؟

ثمَّ كيف نفهم التوجه الجديد للحزب في غيابٍ لافتٍ للانتباه في ما يتعلّق بخلفية ثورة 17 ديسمبر عن الأرضية الثقافية، وهل أنَّ استحقاقاتها المتمثلة بمطالب/شعارات "خبز حرية عدالة اجتماعية" أو "التشغيل استحقاق يا عصابة السراق" ملقَّعة في بناء منظومي أوسع "الشعب يريد إسقاط النظام" - وهي مطالب ذات نبرة اجتماعية مباشرة - شيء آخر غير حوامل ثقافية قيمية لسقوط/إفلاس نظام قيمي كامل (بفاعليه السياسيين وبُناه الذهنية والنفسية وهياكله التشريعية والتنظيمية) وتبشيرٍ/مطالبة بثقافةٍ أو قيم مختلفة كانت لا تزال تتلمّس طريقها عبر تطور مراحل الانفجار الثوري؟

ألا يفترضُ كلُّ ذلك أن يكون الثقافيُّ حجر الزاوية في البناء الجديد الذي ينوي "الحزب الديمقراطي الوطني الاجتماعي" ذو المرجعية الإسلامية إقامته ابتداءً من المؤتمر العاشر؟ وهل توجي الوثيقة المضمونية بذلك؟ طبعاً سنجد آثار سوء التقدير لموقع الثقافي في هوية الحزب الجديد في عدّة مجالات من نشاطه؛ كالقول في فقرة الرؤية للاقتصاد والتنمية: "منوال تنموي متلائم مع هوية المجتمع وقاعدته الثقافية الشعبية" (ص 45)، وكذلك الأمر بالنسبة إلى فقرة الرؤية السياسية للدولة أيضاً.

### 3. التنظيم والهيكلة: بين نقل الإرث والاستحقاقات الوليدة

العنوان الآخر الذي تمخضت عنه التحليلات والنقاشات داخل الجسم النهضائي، واستشارة عدد من رموز المجتمع وفعالياته، متعلّق بإحداث تغييرات جوهرية (أو نسبية) في تنظيم الحزب، يتلاءم مع ما يطرحه على نفسه من مهمّات في السنوات المقبلة. ويحصل هذا العنوان على إجماع الرأي على ثقل التركة الماضية التي يحملها الجسم منذ أربعين سنة، وعلى أنّ التغيير أصبح حتمياً. ولا شكّ في أنّ فكرة "التفرغ الوظيفي" التي يطرحها الحزب على نفسه ستساعد كثيراً على اجتراح هياكل من جنس الطموح.

وقّع الاتفاق على أن يُكرّس المؤتمر العاشر للقيام بعدد من التغييرات المتعلقة بالقانون الأساسي والنظام الداخلي والهيكلة التنظيمية، ما يسمح ببناء حزب وطني ويضمن قدرًا أكبر من الديمقراطية التشاركية داخله، ويتيح قيام مؤسسات المراقبة بدورها. ولئن أُقرّ مقترح انتخاب مجلس الشورى بالثلثين في المؤتمر، مع الإبقاء على الفصل بين عضوية الشورى وعضوية المكتب التنفيذي، على أن يعقد الحزب في فترة ما بين مؤتمرين (أربع سنوات) مؤتمراً تقييمياً سنوياً، فإنّ عديد الخلافات لا تزال قائمةً في هذا المجال التنظيمي؛ وهي تتصل بانتخاب أو تعيين أعضاء المكتب التنفيذي، وبصلاحية أدوار المراقبة التي تقوم بها هذه المؤسسة أو تلك ومجالات تدخلها، إضافةً إلى تسمية الحزب، والحفاظ على تسمية مجلس الشورى (مجلس وطني/ أو مجلس شورى وطني) أو استبدالها.

## التحديات والمخاطر، بين التهوين والتهويل

يقول راشد الغنوشي متحدثاً عن استحقاقات المؤتمر المقبل لحركة النهضة "نريد أن ننقل من جماعة غلب على منهجها الاحتجاج إلى حركة تقود الدولة وتؤسس فكر الدولة. نريد لهذا المؤتمر أن يقدم رسالة واضحة أنّ تاريخ الصراع مع الدولة قد انتهى"<sup>19</sup>.

ذاك إعلان صريح عن أنّ المؤتمر العاشر مناسبة بمنزلة أهمية الوطن (لا أهمية الحزب أو قيمته) لتغيير جذري لسلم التحديات، كما أنه إعلان ضمني عن أنّ التحدي الأكبر قبل الثورة كان مواجهة الدولة الدكتاتورية وأجهزتها، وأنّ المعركة كانت معركة وجود. فما هي التحديات الجديدة التي نقرؤها أو نستقرئها من الجدل المصاحب للإعداد للمؤتمر العاشر؟

يلاحظ المراقب للساحة السياسية في تونس وللمخاض الذي عاشته النهضة تحديداً، في السنوات الثلاث الماضية، أنّ الإعلان عن عقْد المؤتمر هو في الحقيقة مؤشّر صريح دالّ على فشل مراهنة عديد القوى السياسية والإعلامية على انفجار "النهضة" تحت ضربات التهويل والتشنيع والمحاصرة. ويمكن القول إنّ الحزب كسب جولة مهمة في معركة إثبات الوجود والتمدد، في وقت تعرف فيه كلّ القوى السياسية من حوله مزيداً من التشرذم والانقسامات والصراعات الهامشية والانحسار. كسبت النهضة تحديّ الذهاب إلى مؤتمر مصيريّ (بالنسبة إليها) وهي موحّدة، بل أكثر من ذلك وهي متّقة (متوافقة) حول كثير من الملفات التي كان يمكن أن تعصف بها قبل عقْد المؤتمر، ومن بينها - كما رأينا - تغيير هوية الحزب ورؤيته الفكرية، والوظائف الموكولة إليه في سعيه نحو التخصص، والأساليب التي يرتئها لتحقيق أهدافه، والهيكلية الملائمة لخدمة الفصل بين السياسي والدعويّ... إلخ.

وعلى الرغم من ذلك، لا تزال تُخفي التوافقات الحاصلة بين مختلف التوجهات والتيارات داخل النهضة عديد التحديات الإشكالية التي تمثل ورشة ضخمة يتوقف مصير الحزب في السنوات المقبلة على حُسن تسييرها. فإذا كان قادة الصف الثاني في حركة النهضة، قد سلّموا - أخيراً - بضرورة أن يواصل الشيخ راشد الغنوشي قيادة النهضة إلى "بِرّ السلامة"، فإنّ المنطق التحليلي يقول إنهم لا يمكن أن يفعلوا ذلك من دون مقابل. ربما يبرز ذلك في حركة تموقع بعض القادة؛ مثل علي لعريّض، ونور الدين البحيري، وحمادي الجبالي، وعبد الحميد

<sup>19</sup> الغنوشي: "مؤتمر النهضة القادم سيقدم رسالة 'نهاية صراع الحركة مع الدولة'"، تونس الرقمية، في: <http://bit.ly/1OAr7hs>

الجلاسي، وغيرهم، في المشهد المقبل، وهي فترة الإعداد لتسلّم دفة القيادة من الغنوشي بعد أربع سنوات. وربما يبرز ذلك في أثناء المؤتمر بحسب منزلة كلّ طرف، وفي المفاوضات، وفي طبيعة الأحلاف التي ستنشأ، وهو ما سنُنبئنا به مُخرجات الجدل الذي سيحسمه المؤتمر حول تشكيل المكتب التنفيذي؛ انتخابًا مباشرًا أو تعيينًا من الرئيس المنتخب، وحول آليات المراقبة ومجالات تدخلها ومستوى مأسستها، وحول الطبيعة والأهمية والطريقة بخصوص خروج طيف كامل من القادة من الحزب للتفرغ للنشاط الدعوي والثقافي والخيري - المجتمعي، مع إيجاد الوصفة "السحرية" التي تجعلهم مستقلّين تمامًا في مرجعيتهم القانونية والمالية عن الحزب، وفي الوقت نفسه يكونون مرتبطين، أخلاقيًا وقيميًا، بالسياسات التي يرسمها الحزب.

النوع الآخر من سلّة التحديات يفرضه التفاوت الكبير في الوعي بتركيبية الواقع المحلي والدولي الذي يتحرك الحزب في ثناياه، والوعي بالتحوّلات المفروضة عليه بحكم التطور، سواء كان ذلك بين قيادة الحزب وقواعده العريضة، أو حتى بين رئيس الحزب وقادة الصف الثاني في المركز وفي الجهات. ولعلّ مردّ ذلك غياب التصورات الفكرية المؤسسة للاختلاف، وهو ما يجعل كثيرًا من المراقبين يتحدثون عن "منطقة فراغ" - يختلفون في رسم حجمها - بين الغنوشي وبقية القادة، ومن ثمّ عن تقدم الغنوشي بأميل عن بقية طاقم القيادة. ويقطع النظر عن مدى صدقية هذا الطرح أو جدّيته، فإنّ الصورة المروّجة داخل حركة النهضة وخارجها متمثلة بأنّ الغنوشي هو الوحيد الذي يمتلك أدوات التدبّر الإستراتيجي داخل الحركة، والدليل على ذلك قدرته الدائمة على "فرض" آرائه في مستويات الحركة كلّها (بل حتى خارجها).

إنّ ذلك التفاوت في مستوى الوعي سيتحوّل إلى تحدّد حقيقي أمام تطور الحزب مستقبلاً، ومن أمثلة ذلك التفاوت إصرارُ المكتب الثقافي المركزي لحركة النهضة على تقديم لائحة ثقافية مستقلة في المؤتمر، بعد أن حسمت مؤسسات الحزب المسألة بترحيل الملفّ الثقافي برمته إلى الفضاء المدني. وما يزيد من الإرباك الناتج من ذلك التفاوت ما نقرؤه في اللائحة: "لقد أدركت حركة النهضة مبكرًا أهمية المسألة الثقافية والإبداعية ووضعتها في مرتبة متقدمة من سلّم الأولويات، ولم تكن بالنسبة إليها وعلى امتداد فترات تاريخية مجرد عنصر تكميلي تزييني في المشهد الاجتماعي والحضاري، وإنما أرضية تتأسس عليها كلّ شروط التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي". فهذا مثال واحد من الأمثلة التي يمكن أن يجد المؤتمر نفسه في مواجهتها، والتي ستؤثر حتمًا في طبيعة تحركات الفاعلين لإيجاد مواقع لهم ضمن مشهد التحالفات والضغط.

ولكنّ التحدي الأخطر أمام حزب النهضة (في ثوبها الجديد) هو نوعية الجواب الذي ستقترحه لمواجهة الغليان الاجتماعي، والذي يندر - بحسب كلّ المؤشرات المحايدة - بالانفجار، وخصوصاً أنّ التوجهات الاجتماعية والاقتصادية المعلنة في المحتوى المضموني المقدم للمؤتمر، وما تتخذه الحركة من مواقف وخطوات إجرائية (في التشريعي أو التنفيذي) ذات العلاقة، من المؤشرات الدالّة على انخراط الحزب في منظومة ليبرالية (قد تصل إلى الليبرالية المتوحشة) كانت سبباً في اندلاع ثورة 17 ديسمبر، ثورة المهمشين الساعين لوضع حدّ لـ "الذلّ قراطية".

## خاتمة

لا شكّ في أنّ الرسالة التي تبعث بها النهضة إلى المستوى الدولي أولاً، ثمّ إلى المحليّ، بذهابها موحدةً إلى مؤتمرها المصيري، على الرغم من كلّ محاولات "تحجيمها" أو القضاء عليها كفاعل رئيس في المشهد السياسي التونسي ما بعد الثورة (كمثيلاتها في بلاد عربية أخرى)، يُعدّ نجاحاً باهراً لها في إثبات الوجود وحققها في "اللعب مع الكبار". كما أنه لا شكّ في أنها إذا ما نجحت في المؤتمر في استكمال الخطوات التي سطرّتها، ستكون رقماً صعباً في كلّ السياسات الإقليمية والدولية ذات العلاقة بتونس. فهل سيساعدها ذلك على التفرّغ لبناء حزب عصري (على الطريقة التركية) يعمل على وضع إستراتيجيات متوسطة المدى، ويُعيد ذلك يتقدم نحو تحقيقها بعقلانية وتنظّم، على نحو يتقلص فيه التفاوت في الوعي بين مستويات المسؤوليات، وتُجسّر فيه الفجوة بين الأجيال في الحركة؟ قد يبدو ذلك صعباً بالنظر إلى منسوب الثقة الذي تآكل في السنوات القليلة الماضية في الفاعلين السياسيين المنتمين إلى "النهضة". ويذهب بعضهم إلى أنّ كلّ التحولات التي يعلن عنها الحزب تبشيراً وطمأننةً جاءت بفعل الإكراهات/الإملاءات الدولية، والتورط في مناحي من فساد الحكم. ولكنّ هذه التبريرات التبسيطية لا يمكن أن تُفسّر مدى الحراك الذي نلاحظه في صفوف المنتمين إلى الحركة، ولا الأسباب البنوية وراء عدم بروز انشقاكات مدوية في صفوفها، على الرغم من كثرة الانتقادات التي يوجّهها لها المعترضون على توجهاتها من داخلها. فهل سيجيبنا المؤتمر: "المؤتمر سيّد نفسه؟".